

النقد في الصحافة الجزائرية "واقع الخطاب وإشكالية التواجد"

الباحثة داهيلي سعاد/إشراف د. بومحراث بلخير

جامعة وهران 2 محمد بن احمد

مقدمة

يمثل النقد الصحفي إحدى تجليات الممارسة الديمقراطية في المجتمع ، وأحد مظاهر ممارسة حرية الصحافة. حيث تعتبر وظيفة النقد من أهم وظائف الصحافة، كونه يساهم في الكشف عن العيوب، والنقائص ، والجوانب السلبية في المجتمع ، و مراقبته و يعالج مختلف المواضيع الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية و الثقافية.

و تتجلى أهمية الصحافة كأداة لكشف الخلل ، و النقص من خلال نقد و رقابة المجتمع ، و مؤسساته . حيث يمثل الإعلام سلطة ، و النقد يشكل سلطة بحد ذاته ، و يصبح النقد ذات أهمية قصوى ، إذ ارتبط بوسيلة إعلامية، يستطيع أن يصل إلى أكبر قاعدة جماهيرية . و طبيعته الحال تختلف سمات النقد الصحفي ، و تجليات خطابه، و حدوده من مجتمع إلآخر، و من طبيعة النظام ، و كيفية تعامله معه.

و انطلاقا من هذه الأهمية التي يكتسبها النقد الصحفي ، فإنه يعتبر من الخطابات التي تثير جملة من الإشكاليات في الجزائر، من منطلق الفترة الممتدة من الاستقلال إلى نهاية الثمانيات تميز بسيادة الخطاب الشمولي الإيديولوجي على مختلف القطاعات ، أسفر عن ذلك أن بقي الإعلام أسير النظام السياسي ، مما انعكس على طبيعة الخطاب الصحافة المكتوبة الذي لم يخرج عن الإطار المؤسساتي و الإيديولوجي الذي وضعت فيه، و كإحدى الأجهزة الإيديولوجية التي تروج لخطاب الدولة و توجهاتها..

و مع الانفتاح الإعلامي الذي أفرزته أحداث أكتوبر، و ما صاحبها من نتائج من أهمها إقرار دستور 1989 ، و فتح باب التعددية الإعلامية، و السياسية و الثقافية ، التي سمحت بإنتاج خطابات تعبر عن مختلف التوجهات الثقافية، و السياسية ، و إصدار صحف بمختلف أنواعها ، و على اختلاف مواضيعها ، من صحف عمومية ، و حزبية و خاصة ، الوضع الذي انعكس على طبيعة الكتابات النقدية و حريتها التي تتراوح طيلة فترة التعددية بن الرقابة ، و المنع و التجاوز في بعض الأوقات.

و تختلف المعالجة النقدية للصحف من صحيفة إلأخرى، و هذا لجملة من الاعتبارات من بينها طبيعة الجريدة جريدة خبرية أو جريدة رأي، و كذا ملكية الجريدة عمومية أو خاصة، و كذا سياستها التحريرية، و من جهة أخرى، و نوعية النظام السياسي التي توجد فيه ، و كذا نوعية الحرية الممنوحة ، و حجمه و التشريعات القانونية التي تنظمه، و كذا السياق العام الاجتماعي، و السياسي، و الثقافي للمجتمع، مما جعل الخطاب النقدي في الجزائر يرتبط خاصة بالسلطة السياسية للبلاد ، و بمجموعة من العوامل التي تفرض و تحدد تواجد و حدته.

و انطلاقا من القراءة التحليلية للمشهد الإعلامي في الجزائر، نحاول التعرف على واقع الخطاب النقدي في الصحافة المكتوبة، و إشكالية تواجده ، و العوامل التي تحدد حرية النقد في الجزائر من عدمها ؟

01:مدخل مفاهيمي :

- مفهوم النقد : في الدوائر اللغوية ، يعرف قاموس المحيط النقد أنه خلاف النسيئة ، و تمييز الدراهم و غيرها(1) و النقد و التنقاد: تمييز الدراهم و الكشف عن زيفها. و نقدت الدراهم و انتقدتها إذا أخرجت منها الزيف.(2) فمن معاني النقد في اللغة توجيه السؤال للغير و مناقشته في آرائه ، قال ابن منظور :.. ناقدت فلانا إذا ناقشته في الأمر(3). كما يقول الزبيري في تاج العروس : نقد الكلام أي ناقشته ..

أما من الناحية الاصطلاحية فيعرف النقد عملية إبداعية تعمل على إظهار محاسن و مساوئ الشيء .

و يعرف أيضا بأنه عملية معقدة، يعمل على استثارة الأسئلة حول عمل ما أو فكرة ما أو ظاهرة بهدف التقييم و الشرح و الفحص و التفسير .

فالنقد يلقي الضوء و يفسر و يشر الموضوع بالأدلة و البراهين(4).

و يعرفه قاموس dictionnaire encyclopédique auzou كما يلي :

-**الصحف:**تعرف الصحف لغويا كل ماينشر، حيثجاء في قاموس"المحيط"للفيروز البادي،يقصد بالصحيفة الكتاب، و جمعها صحائف ويعرفها معجم الوسيط بقوله: " إضمامة من الصفحات تصدر يوميا،أو في مواعيد منتظمة و جمعها صحف و صحائف"(6).

أما اصطلاحا فيعرفها أديب خضور كالآتي:"الإعلام المكتوب من مجلات و نشریات التي تقدم إعلاما جماهيريا من أجل توجيه الجمهور و إرشاده بصدد الظواهر و التطورات والقوانين الموضوعية للحياة الاجتماعية و التأثير في قنوات ووجهات نظر و آراء و تطلعات هذه الجماهير"(7). و يعرفها الانجليزي بورك نظرا لتأثيرها الكبير في المجتمع والتي تحدثه في الرأيالعام:"الصحافة هي السلطة الرابعة"(8).

وتنقسم الصحافة إلى نوعين :نوع يعتمد أساسا علالمقال و يدعي "صحافة الرأي" و نوع آخر يعتمد على الخبر و يدعى "صحافة الخبر". مع العلم أن صحافة الرأي تتميز بالمقالات التحليلية العامة و التعليقات .

-**مفهوم الخطاب:**يستمد الخطاب دلالاته اللغوية من لفظ "خطب"من الجذر "خ، ط، ب"و خطب الناس، أي ألقى عليهم خطبة، و خاطبه، مخاطبة و خطابا : كلمه و حدثه ووجهه إليه كلاما .

و يشير المصطلح discours المأخوذ عن اللاتينية discursus في المعنى الغربي إلى الخطاب الموجه .

وقد اختلف تعريف الخطاب باختلاف الدارسون فبالنسبة لذي سوسير فهو مرادف للكلام، في حين يصفها زليغ هاريس بالوحدة اللغوية، بينما بارث تتجاوز أبعاد الجملة أو الرسالة، في حين إميل بنفنيست تعرف الخطاب أنه:"منطوق أو فعل كلامي يفترض وجود راو و مستمع، و عند الأول نية التأثير في الآخر بطريقة معينة"(9). و يشير مصطلح الخطاب انه "أفكار وضعت في نظم محددة من التعاقب، منتجة لأثار محددة (طرح القضايا، نقدها، حلها)، و هي بمنزلة نتيجة لذلك النظام"(10).

و نقصد بالخطاب شكل من أشكال توصيل الأفكار و المعلومات سواء كانت منطوقة أو مكتوبة، و بشكل مباشر أو غير مباشر فهو كل ما يصدر من مرسل من كلام و إشارات و رموز و يشمل مجالات مختلفة كالخطاب السياسي و الثقافي و الديني و الاقتصادي و هذا الخطاب لابد أن ينطوي على مجموعة من الخصائص(11):

-الخطاب يبني على موضوع لابد أن يكون مفهوما و إلا بطل أن يكون خطابا .

-الترتيب في الأفكار و الملفوظات .

-تميزه بأسلوبه الخاص، إذ هو عمل فني فرديته هي الميزة لماهيته

-الخطاب نشاط تواصلي يتأسس على اللغة المنطوقة .

-**النقد الصحفي:**عادة ما يتم تعريف النقد الصحفي بأنه النقد الذي يشمل نقد المواضيع الثقافية، و الأدبية التي تتضمنها الصحيفة. في حين يعرفه البعض بأنه النقد الخبري: لأن الخبر في حد ذاته تعبيرا عن رأي و نقلا لرأي للتأثير على الآراء(12).

كما يعرف بأنهاالنقد هو إبداء الرأي في أحد التصرفات التي وقعت فعلا في المجتمع .

و نقصد بالنقد الصحفي في هذا المقال هو موقف الصحفي أو الجريدة من الأحداث،و يعبر عنها من خلال التفسير و التحليل و التقويم في سياق اجتماعي ثقافي و اقتصادي و سياسي محدد.

ويشمل النقد الصحفي على مجموعة من الأركان و تضم مجموعة من القواعد التي تضبط مهمته و هيكالآتي :-أن تكون الواقعة ثابتة فلا يجوز اختلاق الأحداث و التعليق عليها .

-أن يكون التعليق متصلا بالواقعة التي يستند إليها.

-يجبأن يوضع النقد في صياغة بعيدة عن التشهير و التحقير و القذف و المبالغة

-يجب أن يكون الموضوع المعالج بالنقد ضمن اهتمامات الجمهور .

02-تجليات النقد في الصحافة المكتوبة الجزائرية :

-**قبل التعددية:**نشير أن الفترة التي تلت إعلان الإستقلال، تميز الفضاء الصحفيبنوع من الحركية الإعلامية من خلال استمرار العمل بالتشريعات الفرنسية، و تأميم صحافة المعمرين. فعرف النشاط الصحفي نوع من الحرية حيث سعت الدولة خلال هذه الفترة إلى إقرار مبدأ التعددية الإعلامية، و أوكلت مهمة تسيير القطاع الإعلامي المكتوب لمجموعة من المثقفين، و قد تجسد هذا

في ترك نوع من الحرية في الانتقاء للمواضيع و مناقشة بعض القضايا الساخنة (13). مع وجود الرقابة دائما لكافة وسائل الإعلام بما في ذلك الصحافة المكتوبة.

و يشير هنا إبراهيم الإبراهيميما يخص مسألة الإشراف و التوجيه على الصحافة المكتوبة خلال فترة 1962-1965 أن الصحف لم تكن تابعة لا للحزب و لا للحكومة. بل رئيس الجمهورية كان يراقب كل الصحف (14). فأهم ما يميز هذه الفترة توفير الحرية إلى جانب فرض قيود على الكتابات الصحفية التي تعتبرها السلطة تمس السيادة الوطنية و الوحدة الترابية ، و هيئات الجمهورية و المبادئ الاشتراكية ، و بوحدانية حزب جبهة التحرير الوطني .

لكن لم يدم الوضع كما عليه فمباشرة بعد حكم الرئيس بومدين ، أوكلت للإعلام مهمة الدفاع عن التوجهات و الخطابات الإيديولوجية الاشتراكية فأضحى بذلك أداة لتعزيز وجودها و خدمة سياستها .

و اعتبر الصحفي موظف و مناضل لدى الدولة ، و أوكلت له مهمة الدفاع عن رموز الدولة ، و مبادئ الثورة و كل خطاب و نقدي من شأنه أن يفسر بأنه خطاب معارضة للسلطة ، فقد أبرز الرئيس بومدين في خطابه في 19 جوان 1972 : "إن دور الصحافة الوطنية يطرح مشكل وظيفة الصحفي و دوره، حتى يؤدي مهمته يجب على الصحفي أن يدافع على فكرة ، يجب على الصحف أن يحسم هل هو مع أو ضد الثورة في الجزائر الثورية؟ (مؤيد أو معارض) إنه لا يستطيع أن يكون إلا ثوريا و ملتزما ، لأنه النطاق الرسمي و المدافع عن صوت الثورة " (15).

و بالتالي انحصر النقد الصحفي على مدح السلطة ، و قد عرفت فترة السبعينات ضغوط و اعتقال الصحفيين بالإضافة لمنعهم من الكتابة و الإمضاء في مقالاتهم ، "فعدم السماح بقدر من معتبر من حرية التعبير و جعل الحضور اليومي لممثلي الصحافة الوطنية في مواقع الأحداث بمثابة الحاضر الغائب و كانت الأخبار تملأ و تكتب و كانت هناك عدة وصايا للحقيقة لم تكن هناك هيئة للرقابة بل كانت هناك تعليمات فوقية و أوامر تلفونية فالجميع يمارس الرقابة الذاتية بهاجس المصلحة الشخصية و المستقبل " (16).

ليفتح المجال نوعا ما لأول مرة للمواطنين والقراء فرصة مناقشة القضايا الوطنية، و المواضيع التي تشغله بما يسمى مشروع الميثاق الوطني سنة 1976 و عرفت النشاط الصحفي آنذاك نوع من الحركية من خلال فتح باب الحوار و الحرية و سمح لصفحات الصحف طرح مختلف الانشغالات و الانتقادات، إلا أن الخطاب النقدي و الإعلامي لم يدم طويلا ، و انتهى بانتهاء فترة المشروع لتتميز المرحلة التي تلتها بالطابع الإلزامي و التوجيهي، الأمر الذي جعل من مهمة الصحفي مهمة إيديولوجية ولا يسمح له إلا بالنقد البناء ، كما حددته المادتين 121 و 125 من قانون 1982، و بالتالي أي انتقاد لسلطة أو مؤسساتها يكون مصيره العقاب و المتابعة .

و بعد هذه الفترة عرف المشهد الإعلامي نوع من الحركة بظهور مجموعة من الصحف إلا أن الخطاب الصحفي لم يتغير، حيث عبر ذلك "محمد يزيد" أول وزير للإعلام في الحكومة المؤقتة و يقول : "أن السياسة الإعلامية لم تكن تختلف كثيرا عن النشاط الإشعاري و أن الصحافة كانت بمثابة بوق للأنظمة المتعاقبة " (17).

-بعد التعددية: لقد تميزت البدايات الأولى للتعددية الإعلامية في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 بإنفجار إعلامي، و ظهور لمئات الجرائد التي جاءت لتروي عطش القراء ، و تعلن بداية الخروج من الكبت الإعلامي الذي عانى منه خلال فترة الحزب الواحد إن صح القول ، فاتسع هامش حرية للإعلام ليشهد الفضاء الإعلامي كتابات و مقالات ناقدة لمختلف المواضيع ، حتى التي كانت من قبل تدخل في خانة الممنوعات و المسكوت عنها و قد استغلت بذلك الصحف فتح باب الحرية الذي كرسه دستور فيفري 1989 في الإندفاع و غزو السوق الإعلامية بعد سنين من الحجز و المراقبة حيث نصت المادة 31 أن الحريات الأساسية أما المادة الثالثة فهي تنص على منع حجز أي مطبوع أو أية وسيلة أخرى من وسائل التبليغ .

لكن الملاحظة الأساسية هو أن هذه الفترة شهدت ميلاد لغة جديدة لم تكن معهودة في الصحافة الجزائرية ، فقد شهدت بداية تراجع ، بل تبدد ، لغة المدح و الثناء على أداء المسؤولين السياسيين، لتحل محلها لغة جديدة تركز على المعلومة و تحاول فهم خلفيات الأحداث و طرح تساؤلات حولها (18). فكانت الصحف المستقلة مستحوذة على الفضاء الإعلامي و فتحت المجال للتعبير ، و النقد الجريء مع التركيز على الموضوعات السياسية و النقد السياسي حيث أن الانفتاح السياسي جعل مختلف التشكيلات السياسية و الأحزاب و التنظيمات السياسية و المجتمع المدني، فرصة لتوجيه آرائهم و وصل الحد إلى التعرض

لشخصيات هامة في هرم السلطة، و نقد سياسة الحكم ، و تم التعرض لمختلف القضايا خاصة القضايا الحساسة ، و المحظورة إبان الحزب الواحد .

أ- الصحافة العمومية : تتميز الصحف أنها تابعة للدولة و خطها الافتتاحي ، و سياستها التحريرية واضحة ، و يغلب على الخطاب الصحفي الطابع التبجيلي المديحي للسلطة ، و الحكومة و الابتعاد عن كل ما ينقد برامجها ، و شخصياتها ، و مهمتها التبليغ فقط كما أنها لا تنقل الآراء المناقضة لوجهات النظر الرسمية ، نظرا لأنه في إمكاننا الأخبار أن تبني أو تشوه صورة الحكومة و سمعتها ، كما يمكن أن تضع بعض المسؤولين في موقف حرج و بعضهم الآخر في موقف مميز ، في ضوء ذلك ، ترغب الحكومة في تنمية صورة ذهنية طيبة عنها أمام الرأي العام (19).

ب- الصحافة الخاصة : تتميز بهامش أكبر عكس نظيرتها الحكومية فبالتالي لها الحرية في انتقاد و التعبير و إبداء الآراء حول مختلف القضايا ، و الأحداث ، و كشف السلبيات و العيوب ، مما يجعلها أكثر عرضة للتضييق و خناق و تقليص حريتها ، و الحد من مساحة النقد الممنوحة في حالة وصل الحد لانتقاد السلطة و شخصياتها ، و نشير هنا أن أهم الصحف الخاصة التي عرفت انتشارا آنذاك جريدة "الخبر" و "الوطن" و جريدة "الشروق" و جريدة "الساهرة" "الصباح" ، فقد وصلت جريدة "الخبر" بالنسبة للصحافة بالعربية سحبا إلى أكثر من 80 ألف نسخة و كذلك "الوطن" الناطقة بالفرنسية و التي تجاوز سحبا 100 ألف نسخة (20).

ج- الصحافة الحزبية : يغلب عليها طابع الرأي أكثر من الطابع الإخباري و هي ملزمة بالدفاع عن مبادئ الحزب الذي تنتمي إليه ، حيث تعمل على تزييد القراء ببرنامجهما و التعريف بمشاريعها .

و نجد أن السلطة في هذه المرحلة كانت تدعم القطاع الإعلامي ماديا و تؤكد على حرية الإعلام و ضرورة أنتضطلع الصحافة بالمهمة النقدية من خلال فسح المجال للآراء المختلفة حيث أكد الرئيس زروال آنذاك بقوله " أنا أرفض أن تكون صحافتنا صحافة تمجد السلطة ، بالعكس عليها أن تنتقد السلطة على أن يكون الانتقاد موضوعيا بناء بالابتعاد عن الأحكام المسبقة " (21).

إلا أن الأوضاع التي عاشتها الجزائر أثرت على كافة المجالات ، بما في ذلك الإعلام فبعد توقيف المسار الانتخابي و فرض حالة من الطوارئ ، شهد القطاع الإعلامي جملة من الإجراءات التي فرضها الوضع ، فلقد تم منع الوسائل الإعلامية من نشر المعلومات معينة ، و عرف نوع من التضييق و مصادرة لبعض الصحف الناقدة بحجة حماية الأمن الوطني ، فعانت بذلك الصحافة من التعليق و السحب ، و كذلك مشكل الإشهار ، الذي تستخدمه السلطة للضغط على الجرائد و كذلك التمويل المالي و قد حوصر النقد بدوافع أمنية ، غير أن في نهاية التسعينات تم التطرق للمواضيع عدة بالنقد و وصلت قمة السلطة مثلما حصل سنة 1997 حيث شهدت حملة نقد لاذع للسلطة آنذاك سياسة الرئيس اليمين زروال و كذلك التجاوزات التي اتهم بها مستشاره محمد بتشين و عدة وزراء في الحكومة حيث اختصت جرائد واسعة الانتشار مثل "الخبر" ، EL WATAN ، LE MATIN ، LA TRIBUNE ، و ببلغة جريئة و عنيفة ، في عرض قضايا مثيرة عن فساد السلطة في عهد الرئيس زروال ، و في ذات الوقت كانت يوميات "الأصيل" بالعربية AL ACIL بالفرنسية ، L'AUTHENTIQUE التابعة للرئيس محمد بتشين ، تقوم بالرد على هجوم "زملاء المهنة" بلغة لم تكن أقل عنفا تلك التي استعملتها الصحف المذكورة (22).

ظلت إذن الصحافة في شد و جزر مع السلطة و قد عرفت مع مجيء الرئيس بوتفليقة نوع من الحرية لم يدم طويلا لثم العودة لتضييق على الصحف خاصة بعد الحملة النقد الموجهة للرئيس و انقسمت الصحافة إلى قسم مدافع عنه و موجها هجوما للخصوم و جزء مدافع عنه و لسياسته و بدل أن تتبنى الصحف النقد البناء و ترتقي بالممارسة النقدية الفعالة "سقطت الصحافة في فخ "التسييس" المفرط ، إذ تحاول لعب دور الفاعل في الصراع السياسي ، بدل أن تلعب دورها كوسيلة إخبار للرأي العام ، موضوعية متوازنة و غير منحازة ، على الأقل ، لما يتعلق بنقل الوقائع " (23) و تحليلها .

كما أن السلطة أصدرت قانون العقوبات 2001 الذي عمل على التضييق على الصحفيين ، و تقليص نطاق العمل النقدي من خلال مواد أقل ما يقال أنها صعبة ، و قاسية بتكريس المزيد من العقوبات الغرامات و قد عرف المحاكم قضايا عديدة اتهم أصحابها بالقدفك كما قامت السلطة بالتضييق على بعض الصحف ، و القيام بالإجراءات تعسفية خاصة الصحف الناقدة التي لم تحظى بقبول و رضا السلطة .

03-الخطاب النقدي وإشكالية العلاقة مع السلطة في الجزائر:

نشير أن للنقد الذي تمارسه المؤسسة الصحفية في الوطن العربي في غالب الأحيان يقف وراءه السلطة باعتبارها الوصي على وسائل الإعلام و المسيطرة عليها فتأخذ الصحيفة مبادرة النقد استجابة لحاجة السلطة لذلك و بالتالي "ليست الصحيفة العربية هي التي أخذت زمام المبادرة بعملية النقد، بل أن الأنظمة هي التي أوعزت بممارسة النقد. و قد أقدمت الأنظمة على هذا الإيعاز مرغمة. و لذلك فإنها رسمت لهذا النقد مجالاته ، و حدوده، و أشخاصه." (24) و بالتالي يجعل الممارسة النقدية للإعلام رهينة عوامل تفرضها السلطة وتميز الخطاب النقدي الإعلامي مما يجعل هامش و حدود لنقد يتسع و يضيق بفعل عدة عوامل وأهمها:

-ارتباط الإعلام بالسياسة: تشكل علاقة الفضاء السياسي بالفضاء الإعلامي علاقة ترابطية، فلا وجود لنظام سياسي بدون نظام إعلامي، حتى أن بعض الدول تجعله أداة من أدوات السلطة و تتحكم بشكل مباشر أو غير مباشر في مخارج و مداخل العملية الإعلامية من خلال جملة من الإجراءات كمراقبة الموضوعات و الأخبار و الرقابة القانونية و التشريعية و الإشهار، هذه القيود حالت دون ممارسة الصحافة لدورها الرقابي و النقدي .

و إن وجد النقد في ما تنشره المؤسسات الصحفية فهي استجابة لحاجة السلطة هي التي تشجع أو تقلص من حدة النقد ، وكما تعمل على رسم حدوده و مجالاته و أشخاصه. فهو لا يختلف كثير عن الخطاب النقدي الذي يحدث في الأنظمة السلطوية التي تسمح أحيانا ببعض النقد لممارسات السلطة أو رموزها خاصة عندما يكون صراع بين أجنحة السلطة، كما أنها تسمح بنقد العهد الماضي لتظهر أن العهد الحالي أحسن و إصلاحياً أكثر (25).

و المتتبع للحركة الإعلامية في الجزائر يلاحظ أن الفضاء الإعلامي، ارتبط عبر مراحل بشكل أساسي و فعال بالنظام السياسي، و يظهر ذلك جلياً فيما تنشره الصحف من مقالات و أخبار و من جهة أخرى في تعامل السلطة مع وسائل الإعلام، ونسبة الحرية الممنوحة للإعلام، فما يميز الفضاء الصحفي في الجزائر فتقليص و اتساع هامش الحرية يحدد وفق رضا أو عدم رضا السلطة عن الإعلام، و بالتالي أصبحت حرية الصحافة رهينة ميزاجية السلطة التي تريد جعل الإعلام الصحفي ذات اتجاه واحد و توجيه أحادي للأحداث و الوقائع بشكل يحمي أهدافها و سياستها و يحول دون زعزعة استقرارها.

و "غالبا ما تسمح السلطة للصحافة بانتقاداتها بدرجة كبيرة لا يكون إلا في حالات استثنائية هي: عندما تكون الصحيفة قوية و مدعومة (مالياً و سياسياً) أو عندما ترغب السلطة الحاكمة في الظهور بمظهر ديمقراطي ، خاصة أمام المواطنين أو أمام بعض الهيئات و المنظمات الدولية . و على العموم تمنح السلطة الحاكمة مجالا ضيقا لانتقادات الصحافة ، تنتهي حدوده عندما تبدأ الصحافة بتهديد مصالح من هم في السلطة بكشف مختلف العيوب و السلبيات" (26).

-الحرية الإعلامية: يجمع النقد بين الحرية و الحق، فحق الفرد أن يمارس النقد و لا بد أن تتوفر لديه الحرية لممارسة ذلك حيث يعتبر النقد أحد أوجه حرية التعبير حيث يشير مريوان سليمان أن حق النقد هو جزء من حرية الصحافة و التي بدورها جزء من حرية الرأي و التعبير (27).

و حرية الصحافة معناها ممارسة الصحفي مهامه في جو يسوده الحرية ، و تحرره من العوائق و الحواجز. وتتشابك حرية النقد مع مجموعة من الحريات الأساسية كحرية العقيدة و حرية الفكر و حرية التعبير و حرية الرأي و كذا الحق في المعرفة و المشاركة السياسية .

إذن لا يمكن أن تنجح الممارسة النقدية في الصحافة إلا إذا توفر جو من الحرية سواء كان ذلك حرية الكتابة والنشر باعتبار أن فتح مساحة حرة من شأنه أن ينهض بالدور الأساسي للإعلام ألا و هو التحليل و التحقيق و التفسير و الذي يعتبر جوهر العملية النقدية .

و ما يلاحظ أن في الدول الغربية التي لها تقاليد عريقة في الممارسة الصحفية تتميز بنوع من الحرية في النقد أكثر من الدول العالم الثالث و العربية باعتبار أن النقد في الدول العربية خاصة يعمل على زعزعة استقرار الأنظمة ويدعو دائما للتغيير في كافة المجالات و ينتج نوع من الخوف و القلق مما يجعلها تفرض الرقابة على كل وسائل النقد و المساءلة فالنقد عندنا ايدولوجياً أكثر مما هو مهني إصلاحياً لهذا نجد أن مفهوم النقد في الدول العربية يختلف تماماً عند الدول الغربية ذلك أن نقد وسائل الإعلام في هذه الدول ينصب بشكل دائم على الممارسات ، أو الأشخاص الذين يديرون النظام ، فيكشف إما على عدم

تحقيقهم أهداف النظام أو عدم كفاءتهم في إدارة مؤسسات الدولة أو سوء استغلال الدولة ، لكن هذا النقد لا يشكل أداة لتغيير المجتمع أو تغيير الفلسفة التي يقوم بها (28).

-المشكل المالي:

01-الإشهار: يمثل الإشهار مورد أساسي لبقاء الصحف و استمرارها، يقال أن الصحيفة تباع مرتين الأولى للقراء و ثانيا للمعلن ، حيث يشكل الإشهار 30% من المادة الإعلامية في الجرائد ، مما يؤكد لنا أهمية الإشهار و دوره في توجيه سياساتها التحريرية فبالتالي حيث يلعب التمويل المالي دورا أساسيا في الممارسة النقدية الصحفية باعتبار أن المعلن و الممول يتدخل في المادة الإعلامية و يفرض أحيانا و يحدد ما ينشر و ما لا ينشر و ما يحذف وفق ما يحقق أهدافه و الممول. و يمكن أن يكون السلطة السياسية أو " المعلنون " الذين تعتمد عليهم الصحف في تأمين موارد المالية فبالتالي الممول المالي له كامل الصلاحية في فرض منطقهم على المواد المنشورة من خلال وضع قيود على مسيري الصحف و يمدون على شراء صمت الصحفيين و عدم التطرق للمواضيع التي تمسهم أو تخصهم .

كما أن السلطة تستغل الإشهار و ذلك لغياب قانون يوضح و يشرح كيفية توزيع الإشهار ، حيث أن طريقة منح الإشهار غير واضحة و غامضة و في بعض الأحيان تعتمد على الولاء و الطاعة و الرضوخ و تختلف من صحيفة إلى أخرى و تستفيد الصحف العمومية أكثر من الصحف الخاصة .

فتلجأ الصحف الخاصة عن التفاوضي عن ما يزجج السلطة و ينقدها و في بعض الأحيان تظهر و كأنها تهتم بالسلطة من باب القيام بدورها كسلطة مضادة ، بينما الحقيقة أن تلك الجرائد تسعى للبقاء كمشروع تجاري محض :فتقوم بانتقاد السلطة حد الاستفزاز كإستراتيجية لدفع السلطة لرد فعل ضد الصحافة ، تصفه هذه الأخير ، بأنه خنق للحريات و هو ما يكسبها تعاطف الجمهور و يزيد سحبا و بالتالي ربحها من خلال الإشهار الذي تحزره الصحف ذات السحب الكبير ، و يتيح هذا السلوك الاستفزازي للصحف فرصة تدخل المنظمات غير حكومية التي تدافع عن حرية الصحافة ظنا منها بأن الجرائد وقعت ضحية لتعسف السلطة (29).

02-ورقة الديون: تشكل الديون إحدى الإرهاصات التي تعاني منها الصحافة الجزائرية. بحيث تستغلها السلطة للضغط عليها باعتبار أن اغلب الصحف الجزائرية ليس لديها مطابع خاصة .و تعتمد على المطابع العمومية فتصبح ملزمة بدفع المستحقات المطبعية في مدة لا تتجاوز 60 يوما كما تشير إليه الاتفاقية المبرمة بين الناشر و المطبعة حسب المادة العاشرة ، و أي تخلف عن الموعد يعرض صاحبها إلى فرض غرامة مالية وبعدها توقيف سحب الصحف .

و نظر لعجز معظم الصحف الوطنية عن دفع مستحقاتها للمطابع مما يؤدي إلى تراكم الديون تجد نفسها ترضخ لمطالب السلطة باعتبارها المحتكر على النشاط المطبعي مما جعل الصحافة خاصة تعاني من مشكل الديون المطبعية لسنوات خاصة خلال ارتفاع سعر السحب و البيع حيث أنها تهدد في كل مرة من طرف المطابع إما بتسديد أو تعليق السحب أو المتابعة القضائية .

و بالتالي أصبحت الجرائد تابعة بطريقة غير مباشرة للسلطة مما يهدد استقلاليتها المالية و استقلالية خطها الافتتاحي، فان كانت السلطة راضية عن الصحف تغاضت عن مشكل الديون و أنزعجتهم بانتقاداتها فإنها تهددها بالديون حيث يشير نور الدين تواتي بان قضية تحريك ديون الصحف اتجاه المطابع ما هي سوى إجراءات للضغط على حرية التعبير و مطالبة الناشرين الخواص بتسديد ديونهم يأخذ الطابع السياسي، وأحيانا الطابع التجاري .

كما عرفت بعض الصحافة الخاصة نوعا من الاستقلالية و التحرر من سلطة من خلال الحصول على الاستقلالية المطبعية، خاصة بعد أن تحصلت بعض الصحف على مطابع خاصة بها بظهور مطبعة خاصة تابعة كجريدتي "الخبر" و "الوطن" و هو ما يعني تحررها من السلطة نوعا ما و إمكانية نقد النظام .

- عامل الرقابة: تنقسم الرقابة إلى نوعين :

-رقابة مباشرة والتي تشمل رقابة قبل النشر ، يتم رقابة المحتوى الإعلامي قبل النشر من خلال القراءة ، و فحص المضمون ، و تحديد ما يتم حذفه ، و تعديله ، و تغييره ، و منها الرقابة الذاتية هي ممارسة الصحفي لعملية الصمت و غض البصر عن كل

شيء يعني السلطة ، سواء السياسية أو التمويلية، و يمارسها الصحفي بطلب من رئيس التحرير أو من تلقاء نفسه بمبادرة منه خوفا من عواقبها.

-رقابة بعد النشر و قبل التوزيع حيث يتم منع الصحيفة من التوزيع ووصولها إلى القراء ، من خلال ضبط أعداد الصحيفة المعدة للتوزيع من المطبعة أو سحبها كاملة من السوق .

و الرقابة الغير مباشرة و التي تمارس بطرق و ووسائل مختلفة نذكر منها :

-إصدار قوانين و أوامر تنظيمية و تشريعية تنظم الممارسة الإعلامية و تحدد ما ينشر و ما لا ينشر.

-الضغط على الصحفيين بشتى الطرق كالسجن و الاعتقال و منع من الكتابة و الطرد من العمل ...

ولقد شكلت الرقابة إحداهم القيود التي عانى منها الفضاء الصحفي في الجزائر سواء المباشرة أو الغير مباشرة خاصة فيما يخص معالجة المواضيع التي تنقد الأوضاع في الجزائر و السياسات الحكومية ، و نجد ذلك في الصحافة الخاصة بشكل ملفت باعتبار أن الصحف العمومية تمارس رقابة ذاتية بحكم سياستها التحريرية الوالية للسلطة .قد بينت نتائج الدراسة قام بها الباحث سعيود عبد الغني أن 89.1 % من أفراد العينة (الصحفيين) يضطرون إلى ممارسة رقابة ذاتية ، 90.3 % منهم في الصحف الحكومية مقابل 88.5 % في الصحف الخاصة ، بينما لا يضطر إلى ممارسة رقابة ذاتية 10.9 % منهم 11.5 % من الصحف الخاصة مقابل 9.7 % من الصحف الحكومية (30).

و غالبا ما يتم تقليص حرية بعض الصحف و الضغط عليها لتخفيف من حدة نقدها ، فتلجأ السلطة إلى فرض الرقابة باستخدام مسميات و تعبيرات غامضة مطاطية كالصالح العام و المصلحة القومية ، و الحفاظ على الوحدة الوطنية و الأمن الوطني، و المقومات الأساسية للمجتمع ، أو حماية النظام العام ، و هذا كلها تمتد لتصبح ستارا تحمي به السلطة العامة نفسها و الأشخاص العاملين من النقد(31) .

و يعتقد البعض أنالقضايا السياسية التي تراقب بل أن هناك بعض القضايا الاجتماعية شديدة الرقابة في الجزائر يصعب على الصحفيين معالجتها بحرية .كمناقشة الثوابت الاجتماعية كالدين و اللغة أو مناقشة بعض القضايا الاجتماعية- السياسية كفضية الديمقراطية و الإرهاب و اللغة الأمازيغية و الأصول العرقية في الجزائر و هذه المشاكل تصعب معالجتها بحرية ، أولا لأنها تحظى برقابة شديدة من طرف السلطة الحاكمة و المجتمع و ثانيا لان أي شيء يكتب بطريقة خاطئة و غير مناسبة يمكن أن يؤدي إلى انفجار أزمة داخل المجتمع كما يؤدي إلى الإضرار بالصحيفة خصوصا عندما يتعلق الأمر بمعالجة القضايا التي تكون السلطة الحاكمة طرفا فيها(32) [i].

-العامل التشريعي و القانوني:يعتبر النقد الصحفي أهملآليات التي تعمل على مساءلة الحكومة، و أهم الوسائل التي تعتمد في تقييم الأداء الحكومي و المراقب على مصالح الشعب و حارسها الأمين، مما جعل بعض الدول تولي له أهمية و تحذوا بباطه فنجد منها من أقره في تشريعاتها و موادها القانونية أما البعض الآخر فاعتبرت أن حرية النقد جزء عن حرية التعبير ذاتها و مفهومه لا يختلف عن مفهوم حرية الرأي .

فنجد في الجزائر الممارسة الإعلامية مدعومة بجملة من القوانين و التشريعات، غير أن المواد التي تشير إلى الممارسة النقدية لا يتضمنها القانون الحالي للإعلام، في حين أن قانون 1982 قد تضمن المادة 121 و 125 النقد في إشارة إلى وجوب أن يكون النقد بناء الرامي إلى خدمة الصالح العام و أكد على ضرورة النقد الفني حيث جاء في المادة 121 انه "لا يشكل النقد البناء الرامي إلى تحسين تنظيم المصالح العمومية و سيرها جريمة من جرائم القذف".

و نلاحظ من خلال هذا القانون أن النقد لم يتم تحديد حدوده و معالمة بشكل واضح بل ارتبط بالصالح العام

في حين أن قانون الإعلام 1990 الذي أعطى دفعا للممارسة الإعلامية لم يشر إلى كلمة النقد و يحدد نطاق حرية النقد ضمن حرية التعبير و حدوده حيث أشارت المادة 36 إلأنه يمنع على الصحفي نشر أخبار تتضمن المساس أو التهديد بأمن الدولة و الوحدة الوطنية، و سمعة التحقيق القضائي، كما يمنع الكشف على سر من أسرار الدفاع الوطني ، أو سرا اقتصاديا أو استراتيجيا أو يمس حقوق الإنسان و حرياته.و تشير المادة 40 إلى الابتعاد عن القذف و المساس بسمعة الغير .

في حين قانون العقوبات 2001 قلص هامش الحرية من خلال قوانين ردعية للصحافة و الصحفيين مما جعل الصحفيين يستنكرون القانون و يرفضونه حيث يشبهه بالقوانين التي تحكم الإعلام في الأنظمة التسلطية . حيث

يتضمن مجموعة من المواد التي تجعل الصحفي يتخوف من نشر مقال نقدي من شأنه أن يجره إلى المحاكم و السجن مما دعت الحاجة الملحة للقانون أخرأو تعديله وفق ما تقتضيه الوضع الراهنو حرية الصحافة و الممارسة المهنية الإعلامية الحرة .
خاتمة:

تعتبر الصحافة أهم المؤسسات التي تقوم بالمراقبة ، و النقد، و التوجيه ، و المساءلة حول القضايا التي تهم المتلقي، و لا يوثق عملها ثمارها إلا في جو من الحرية ، كما تشكل علاقة السلطة بالإعلام جزء هام في تحديد حضوره و حدته ، و بالتالي تبقى علاقة الصحافة بالسلطة في الجزائر علاقة جذب و شد من خلال مقولة مع أو ضد و بالتالي تحاول السلطة إما احتواء الخطاب أو إسكاته من خلال التضييق علمو تقليص مجاله، مما يجعل الخطاب النقدي في الصحافة رهين عوامل ترسم حدوده و تحدد مجاله و تواجهه من أهم هذه العوامل نجد حرية التعبير في المجتمع و الذي ينعكس على حرية التعبير بالإضافة إلى العامل المادي من الإشهار الذي يجعل استقلال الجريدة مربوط باستقلالها المادي بالإضافة إلى العامل التشريعي و مدى توفر منظومة قانونية تدعم حرية النقد في الجزائر.

المراجع:

- 01- الفيروزابادي: قاموس المحيط ، مؤسسة المختار للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2008، ص 287.
- 02- ابن منظور: لسان العرب ، المجلد الثالث حرف د، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ص 521.
- 03- ابن منظور ، المرجع نفسه ، ص 522.
- 04- محمد منير حجاب : المعجم الإعلامي ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط1 ، القاهرة ، 2004 ، ص 297.
- 05- Dictionnaire encyclopédique auzou , Edition Philippe auzou, paris, 2003, p366
- 06- محمد منير حجاب : وسائل الاتصال نشأتها و تطورها ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، 2003 ، ص 148.
- 07- أديب خضور : أدبيات الصحافة ، مطبعة مداوي ، دمشق ، 1986، ص 14.
- 08- علي كنعان : مدخل إلى الصحافة و الإعلام ، دار الأيام للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2015، ص 24.
- 09- شنان قويدر : تحليل الخطاب و التداولية مجلة الممارسات اللغوية ، جامعة مولود معمري ، العدد 02، 2011، ص 244-245.
- 10- عبد القادر بوجلال: واقع الخطاب الديني الإعلامي العربي المعاصر : رؤية نقدية ، مجلة المعيار، العدد 20، فيفري 2010، ص 394.
- 11- شنان قويدر : المرجع السابق ، ص 245.
- 12- أ.د. فضيل دليو : تاريخ وسائل الإعلام و الاتصال ، دار الخلدونية للنشر و التوزيع ، ط 4 ، الجزائر ، 2013، ص 29.
- 13- نور الدين تواتي : الصحافة السمعية البصرية في الجزائر ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2008، ص 9.
- 14- أ.د صالح بن بوزة : وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال : دراسة تحليلية لبعض جوانب السياسة الإعلامية (1962-1978) المجلة الجزائرية للاتصال ، جامعة الجزائر ، العدد 14 ، ديسمبر 1996 ، ص 16
- 15- نور الدين تواتي : المرجع السابق ، ص 19.
- 16- صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية المنطلقات النظرية و الممارسات (1979-1990)، المجلة الجزائرية للاتصال العدد 13، 1996، ص 35.
- 17- نور الدين تواتي : المرجع السابق ، ص 28.
- 18- محمود بلحمير : الصحافة الجزائرية في مواجهة الفساد ... معركة فاشلة ، مجلة النقد ، العدد 25، شتاء 2008، ص 37.
- 18- بيسيوني حمادة: دور وسائل الاتصال في صنع القرارات في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 1993، ص 140-141.
- 20- اسماعيل معارف ، الإعلام حقائق و أبعاد، ديوان المطبوعات الجامعية الطبعة الثانية ، الجزائر ، 2007 ، ص 56.
- 21- نور الدين تواتي ، المرجع السابق ، ص 46
- 22- محمود بلحمير ، المرجع نفسه ، ص 41.
- 23- المرجع نفسه ، ص 43.
- 24- أديب خضور : أزمة إعلام أم أزمة أنظمة ، المكتبة الإعلامية، ط1، سوريا ، 2003، ص 41.
- 25- أ.د. سليمان صالح : أخلاقيات الإعلام ، مكتبة الفلاح للنشر و التوزيع ، عمان ط 2، 2005، ص 275.
- 26- أحلام باي : معوقات حرية الصحافة في الجزائر ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2006-2007 ، ص 107.
- 27- د. مريوان عمر سليمان: القذف في نطاق النقد الصحفي (دراسة مقارنة)، المركز العربي للإصدارات القانونية ، ط1، العراق، 2014 ، ص 10.
- 28- أ.د. سليمان صالح : المرجع السابق ، ص 274.
- 29- رجال حسنية: الممارسة الاعلامية للصحافة الخاصة في الجزائر بعد إقرار التعددية، مجلة المعيار، العدد 20، فيفري 2010، ص 452

- 03-محمد عبد الغني سعيود:تأثير حرية الصحافة في الجزائر على الممارسة المهنية ،مذكرة ماجستير ، جامعة عنابة ،2011-2012،ص152.
- 31-حسن عماد مكاوي:أخلاقيات العمل الإعلامي ،الدار المصرية اللبنانية ،ط2،القاهرة ،2002،ص124.
- 23-أحلام باي ، المرجع السابق،ص152 .